مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.746

20 August 1996

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والأربعين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الثلاثاء ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد دمبينسكي (بولندا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٤٦ لمؤتمر نزع السلاح.

إنه لشرف لي أن أتولى رئاسة الجزء الأخير من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٦. وبما أنني كنت قد شاركت بنفسي مشاركة نشطة في عملية المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب منذ أن بدأت في عام ١٩٩٤، أولا كرئيس للفريق العامل ٢ ولاحقا كرئيس للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ذاتها، فقد كنت أتطلع لأن تتولى بولندا رئاسة مؤتمر نزع السلاح في نهاية دورة عام ١٩٩٦. وكانت أعز آمالي أن يكون لي في هذه المرحلة بالذات حظ التأشير بالموافقة على النص النهائي للتوافق في الآراء بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ويبدو والحالة كما هي الآن أن أملي هذا لن يتحقق. وعلى أي حال فإن المتحدث الأول على قائمتي، رئيس اللجنة المخصصة، السفير جاب راماكر، سيشير بالتأكيد في تقريره إلى أن هناك سجلا للتفاوض هو في حد ذاته بالغ الأهمية.

وكرئيس لمؤتمر نزع السلاح خلال فترة ولاية ستستمر حتى نهاية عام ١٩٩٦، سيتعين عليّ معالجة عدد من القضايا. وسأبقى على اتصال وثيق بجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح وسألتمس تعاونهم للمضي قدما بالعمل الذي اضطلع به سلفي المباشر، السفير أوروتيا من بيرو، والممثلان الموقران لباكستان ونيجيريا.

وأود في هذه المرحلة أن أسجل ارتياحي لأن مسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح التي تأخرت مدة طويلة قد حلت بنجاح بقبول ٢٣ عضوا جديدا وذلك بفضل روح التوفيق التى أبداها الجميع. وفي هذا الصدد، أنوي مواصلة المشاورات بشأن أنسب نهج يمكن به التصدي لطلبات العضوية الـ ١٣ المتبقية في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك إمكانية تعيين منسق خاص.

وبحكم طبيعة الأمور يتحتم على الرئيس في الجزء الأخير من الدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح معالجة المشاكل المتعلقة بجدول أعمال وبرنامج عمل الدورة القادمة لمؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، انتظر تقرير السفير مغلاوي عن المشاورات التي أجراها بشأن استعراض جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وستكون استنتاجاته ذات أهمية في مساعدتنا لإعداد بداية سليمة لدورة عام ١٩٩٧. وسأواصل من جانبي، تمشيا مع الولاية التي أنيطت بالرئيس في بداية الدورة الراهنة، الجهود التي بذلها أسلافي لتحديد أفضل طريقة يمكن بها معالجة قضية نزع السلاح النووي.

وستطرح مسألة برنامج العمل نفسها هي الأخرى بإلحاح شديد. وبخلاف ما حدث في عام ١٩٩٦ عندما ركز مؤتمر نزع السلاح عنايته على مواصلة عملية المفاوضات في هيئة فرعية واحدة فقط، ينبغي النظر في إمكانية إعادة تنشيط الهيئات الفرعية التي كانت إما عاملة أو التي أنشئت رسميا في الماضي. ومن خلال منسقي الأفرقة وغيرهم، سأكون على اتصال مباشر بأعضاء مؤتمر نزع السلاح ليتواصل النظر بنشاط في إعادة إنشاء اللجان المخصصة لضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والشفافية في الأسلحة و"خفض القوات النووية". ولا بد كذلك من النظر جديا في جوانب الأسلحة التقليدية التي قد يكون من المفيد استكشاف جدوى بذل جهود تفاوضية محددة فيها، مثل مجال الألغام المضادة للأفراد، على نحو ما اقترح عدد كبير من الوفود منذ بعض الوقت، بما فيها وفد بولندا.

وبما أن مؤتمر نزع السلاح يقترب من نهاية دورته الراهنة، فإن صياغة التقرير السنوي ستكون، بطبيعة الحال، من شواغل الرئيس المباشرة والعملية. غير أني واثق من أنه سيكون بإمكاني الاعتماد في

صياغة هذا التقرير على تعاون جميع الوفود، وعلى الخبرة والدعم والمساعدة القيمة للأمين العام الموقر لمؤتمر نزع السلاح، السيد بيتروفسكي، ونائب الأمين العام، السيد بن اسماعيل، وأفراد الأمانة الأكفاء العاملين معهما.

ولدي على قائمة المتحدثين اليوم رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية وممثلا الهند وباكستان. وأود أن أعطي الكلمة الآن للسفير راماكر من هولندا، الذي سيقوم بصفته رئيسا للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، بتقديم تقرير اللجنة كما ورد في الوثيقة CD/1425 .

السيد راماكر (هولندا): السيد الرئيس، إنه لمن دواعي سروري أن أراكم اليوم تتولون رئاسة المؤتمر. ويبدو أنه مقدر لنا أنتم وأنا في اللحظات الحاسمة التي تمر بها مفاوضات حظر التجارب النووية أن نتعاون مع بعضنا تعاونا وثيقا في العمل. فقد سبق أن كنت خلفكم مرتين: مرة في عام ١٩٩٥ كرئيس للفريق العامل الذي تصدى للمسائل القانونية والمؤسسية؛ ومرة أخرى وهذا العام كرئيس للمفاوضات ذاتها. وستقومون الآن مرة أخرى، بصفتكم رئيسا للمؤتمر، بدور جوهري. وأؤكد لكم دعمي الكامل لكم في مساعيكم.

وآخذ الكلمة اليوم لأقدم تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية الذي وافقت عليه اللجنة المخصصة يوم الجمعة الماضي والمتاح الآن للوفود بوصفه الوثيقة CD/1425. ويورد التقرير الخطوات التي قادتنا إلى مشروع نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب والذي جاء حصيلة عملية تفاوض طويلة وعسيرة. ويتضمن التقرير أيضا مواقف الوفود فيما يتعلق بنص هذه المعاهدة. وكانت هذه المواقف مؤيدة للنص في معظم الحالات. ورغم ما أبدي من تأييد، فقد كان على اللجنة المخصصة لأسفي الشديد، أن تستنتج، أنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء لا بشأن النص ولا بشأن إحالته إلى مؤتمر نزع السلاح.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد طلبت في قرارها ٥٠/٦٥ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ والمعتمد بتوافق الآراء، إلى مؤتمر نزع السلاح أن يعقد معاهدة حظر شامل للتجارب ليتسنى فتح باب التوقيع عليها مع بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وقد استرشدت طوال فترة ولايتي كرئيس للمفاوضات المتعلقة بحظر التجارب النووية بالموعد النهائي الذي حدده لنا المجتمع الدولي. وأعتقد أنه يتحتم الآن على مؤتمر نزع السلاح أن يستجيب للنداء الذي وجه بتقديم تقرير عن عمله إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. لذلك أوصي المؤتمر بأن يعتمد تقرير اللجنة المخصصة ويقدمه إلى الجمعية العامة.

وكان لي، منذ ٢٣ كانون الثاني/يناير من هذا العام، شرف رئاسة المفاوضات التي ترمي إلى إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب. وتزامنت رئاستي مع فترة حاسمة في مفاوضات حظر التجارب حيث غدا واضحا للجميع أن الوقت قد حان لحسم مسألة معاهدة طال انتظار العالم لها. وانقضى منذ ذلك الوقت أكثر قليلا من نصف عام واستطعنا أن نحرز تقدما عظيما في سبيل تحقيق هذا الهدف. ويبدو أن هناك إدراكا واسعا بأن اللجنة المخصصة قد وصلت بالصيغة الأخيرة لمشروع نص معاهدة الحظر الشامل كما هو وارد في ورقة العمل CD/NTB/WP.330/Rev.2 إلى أقصى حدود ما يمكنها التفاوض عليه. ولذلك استنتج عدد كبير من البلدان الممثلة في مؤتمر نزع السلاح أنه يمكنها، رغم الشواغل المتبقية، قبول مشروع المعاهدة كما هو قائم حاليا.

وإنني لمدين لجميع زملائي الذين اسهموا في تحقيق هذه النتيجة. وأعرب عن كلمة امتنان خاصة لزميليّ عضوي المكتب، السفير بردنيكوف من الاتحاد الروسي والسفير زهران من مصر. فقد كانت حكمتهما ومشورتهما مساهمة بالغة القيمة في ما حققناه في نهاية الأمر. غير أن نص المعاهدة، ما كان يمكن أن يوضع بدون مساعدة الكثيرين. ومن ثم فأنا أدين بالشكر الخالص أيضا للأصدقاء العديدين لرؤساء اللجنة المخصصة ولفريقي العمل، وكذلك، في مرحلة لاحقة من المفاوضات، للوسطاء. وأخيرا، أعرب عن كلمة امتنان خاصة للأمانة لما أبدته من كفاءة وتعاون. وفي الوقت المناسب، ستتاح لي فرصة لأوجه الشكر بمزيد من التفصيل لكل من أسهم في عمل اللجنة المخصصة بمثل هذا القدر الكبير من التفاني.

وقد كانت رئاسة مفاوضات حظر التجارب النووية مهمة صعبة بالنسبة لي شخصيا وممتعة مع ذلك إلى أقصى حد. وإنني ممتن لجميع الوفود المجتمعة في هذه القاعة اليوم لما قدمته لي من تعاون وتفاهم طوال فترة ولايتي، وممتن أيضا لما تلقيته من جميع أنحاء العالم من إشارات دعم وتشجيع كثيرة. وهكذا فرغم أنه كان عليّ في اللحظات الحاسمة أن أقرر بمفردي المسار الواجب اتباعه، فإنني لم أشعر قط بأنني كنت وحيدا.

الرئيس: أشكر رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التى وجهها إلى الرئاسة. وأنوي دعوة المؤتمر إلى اتخاذ قرار بشأن تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية الذي قدمه للتو السفير راماكر وذلك متى استنفدنا قائمة المتحدثين. وأعطي الكلمة الآن لممثلة الهند، السفيرة غوز.

الآنسة غوز (الهند): السيد الرئيس، تقبلوا تهاني بمناسبة توليكم منصب الرئاسة. ولربما لم يكن هناك من هو أجدر وأولى منكم برئاسة دورة المؤتمر هذه بحكم ما لديكم من خبرة كبيرة بالمفاوضات المتعلقة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في هذا المحفل كرئيس للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية وكرئيس لفريق من فريقي العمل. ويود وفد بلدي أن يعرب أيضا عن تقديره للرئيس السابق، السفير أوروتيا من بيرو، على الطريقة الهادئة والداعمة مع ذلك التي أدار بها فترة ولاية كانت ولا شك محبطة إلى أقصى حد.

لقد قدم لنا للتو تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية من رئيسها المهيب، السفير جاب راماكر من هولندا. ولن أغمره بأي مديح الآن لأنه لا يزال الرئيس ولأن عمل اللجنة المخصصة لم يستكمل بعد. ولا يسعني مع ذلك أن أفوّت هذه الفرصة دون أن أشكره على ما بذله من جهود لم تعرف الكلل ساندته فيها وفد بلاده في محاولة لتوجيه مداولات اللجنة المخصصة بهدوء وعزم.

إن هذا التقرير الذي قدم لنا للتو يفصح عن الأمر بأكمله. إننا لم نتمكن للأسف، رغم الجهود القصوى التي بذلتها جميع الوفود، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب في هذه الفترة من الزمن. وقد قدمت نصوص كثيرة أثناء المفاوضات. وواضح من التقرير أن النص الذي اقترحه السفير راماكر في ١٤ آب/أغسطس قد حظي بتأييد وإن يكن مشروطا. غير أن من الواضح أيضا أن بلدانا أخرى كثيرة أساسا من مجموعة البلدان المحايدة وغير المنحازة التابعة لمجموعة الـ ٢١ كانت لديها تحفظات شديدة على هذا النص. وكثيرة هي بالفعل البلدان التي كانت تود أن تستمر المفاوضات لعلنا نستطيع تحقيق

ما وكلنا بالتفاوض عليه، ألا وهو نص يحظى بتوافق عالمي في الآراء ويتم التفاوض بشأنه تفاوضا متعدد الأطراف. وهذا للأسف أمر لم يحدث.

ولمدة عامين ونصف شاركنا في مفاوضات مكثفة لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وعلى مر السنين، أصبحت معاهدة الحظر الشامل للتجارب رمزا لأمل التقدم من أجل نزع السلاح النووي. وكانت الهند هي التي وجهت النداء في عام ١٩٥٤ لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب واشتركت في صياغة الكثير من القرارات التي ساعدت في بناء الزخم الدولي من ورائها. ولذلك فمن دواعي الأسف الشديد أن تفشل الجهود الراهنة في تحقيق ما تعهدنا ببلوغه.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أخذنا على عاتقنا ولاية "للتفاوض بشدة على معاهدة عالمية للحظر الشامل للتجارب النووية يمكن التحقق منها تحققا متعدد الأطراف وفعالا ويمكن أن تسهم بفعالية في منع انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبها، وفي عملية نزع السلاح النووي ومن ثم في تعزيز السلم والأمن الدوليين". وكان هذا انعكاسا لمختلف الأهداف المختلفة التي توخت الوفود تحقيقها، وعكست مع ذلك أيضا ما تمليه ضرورة تحقيق توازن بينها. وكان نهجنا في المفاوضات هو محاولة لتحقيق هذا التوازن وتأمينه. وللأسف، لم يعكس النص الذي قدمه الرئيس بصيغته الأخيرة في ١٤ آب/أغسطس هذا التوازن ولم ينصف من ثم الولاية. ونعتقد أنه فشل في الواقع في تحقيق الهدف المتوخى من الولاية. فالتحدي الملح المطروح على المجتمع الدولي في السنوات الختامية لهذا القرن - والمتمثل في وقف الانتشار الرأسي والتحسين النوعي للأسلحة النووية - والمضي قدما على طريق إزالة الأسلحة النووية من على وجه الأرض، وهو ما كان ينبغي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب أن تبشر به، لا يزالان بعيدين كل البعد عن متناول اليد. ولم تتعزز سوى أهداف منع الانتشار الأفقي.

وشهدنا مع تقدم المفاوضات نصاً يتطور مبتعدا عن الولاية. وهذا أمر سبق أن خبرناه، فقد كانت معاهدة عدم الانتشار، التي مددت إلى أجل غير محدد في عام ١٩٩٥، هي الأخرى معاهدة أيدتها في الأصل الهند وغيرها من البلدان بوصفها تدبيرا رئيسيا من تدابير نزع السلاح، لكنها خلال المفاوضات شوهت لتغدو بدلا من ذلك، معاهدة قسمت العالم إلى بلدان حائزة للأسلحة النووية وبلدان غير حائزة لها. ومع تمديد هذه المعاهدة إلى أجل غير محدد، سعى البعض إلى إضفاء الصبغة الشرعية على بقاء الأسلحة النووية في أيدي الدول النووية إلى الأبد. وقد أكدت الحجج التي قدمتها هذه البلدان إلى محكمة العدل الدولية بعد تمديد معاهدة عدم الانتشار مباشرة فهمها أن المعاهدة قد أضفت المشروعية لا على تملكها غير المحدود للأسلحة النووية فحسب بل كذلك على حقها في استخدامها. وأثقل العالم إلى أجل غير محدد بمفهوم عن سيادة متفاوتة تعطي للبعض حق إمتلاك أسلحة نووية وتنكره على الآخرين. ولا يمكن أن يكون هذا هو الأساس الذي يبنى عليه نظام عالمي سليم وآمن. ولقد كان يمكن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب أن تمثل نقطة انطلاق تاريخية للبشرية نحو هدف تتقاسمه هو قيام عالم خال من الأسلحة النووية.

وأثناء المفاوضات التي جرت بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، حاولنا من خلال الاقتراحات البناءة أن نزيل عددا من أوجه القصور هذه. وكانت محاولتنا الأولى هي وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب في إطار نزع السلاح وذلك بتعريفها بأنها الخطوة الأولى في عملية التوصل إلى نزع السلاح النووي في إطار زمني ملزم. ولما كانت الإشارات إلى نزع السلاح النووي قد أغفلت في ديباجة معاهدات أخرى، فقد رأينا أن إشارة كهذه يمكن أن يكون لها مغزى أكبر لو وردت في منطوق نص معاهدة. ولم نكن نسعى إلى

فرض إطار زمني محدد ندرك أنه يتطلب دراسة مفصلة. وما كنا نسعى اليه هو التزام كان يمكن أن يكون له دور الحافز لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف لإزالة الأسلحة النووية في غضون فترة زمنية معقولة. وكان يمكن للاجتهاد أن يحـّول في حد ذاته الزخم إلى أمر لا رجعة فيه.

لقد آمنا دائما بأن الهدف المتوخى من معاهدة للحظر الشامل للتجارب هو انهاء استحداث الأسلحة النووية. وكلنا يعلم أن تكنولوجيا التفجيرات النووية ليست سوى واحدة من التكنولوجيات المتاحة للدول الحائزة للأسلحة النووية. وستؤدي التكنولوجيات التي لها صلة بإجراء تجارب دون الحرج، وبالمحاكاة المتقدمة للحاسبات الآلية التي تستخدم بيانات كثيرة تتعلق بالتجارب التفجيرية السابقة، وتطبيقات الإشعال بالليزر ذات الصلة بالأسلحة، إلى استحداث جيل رابع من الأسلحة النووية حتى مع حظر التجارب التفجيرية. والواقع أن البحث والتطوير الجاريين في هذه التكنولوجيات بشأن الأسلحة أمر يتم تشجيعه. لذلك كان هدفنا هو إبرام معاهدة شاملة حقا لحظر التجارب، لا مجرد معاهدة تحظر تجارب التفجيرات النووية. وقيل لنا، لسنوات عديدة، إنه لا يمكن التوصل إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب لأن التجارب لازمة لتأمين سلامة الأسلحة النووية الموجودة وامكان الاعتماد عليها. وشككنا في الأمر حينذاك، ونعلم الآن أننا كنا على حق. فتكنولوجيا التفجيرات الجوفية لها اليوم نفس أهمية حظر التجارب الجوية في عام ١٩٦٣ لوقف استحداث أسلحة نووية جديدة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وكان ينبغي لمعاهدة شاملة حقا أن تجمد تكنولوجيا الأسلحة النووية.

ولم تعالج هذه الشواغل رغم جهودنا، ولم تلق اقتراحات الهند العناية الكافية. وكان نص المشروع، كما رأيناه يتبلور، سببا من أسباب القلق. ورغم تشديدنا على هذه الشواغل مرارا أثناء المفاوضات، فإننا وجدنا أنها أغفلت في النص الذي قدمه الرئيس في أيار/مايو على أنه "منطلق للتوصل إلى اتفاق نهائي". وصرحنا بوضوح وقتذاك بأنه لن يمكننا الموافقة على هذا النص. وفي صيغة قدمها الرئيس في وقت لاحق، بقيت الحالة على ما كانت عليه بدون تغيير. ونتيجة لذلك، اضطررنا أن نكرر أنه ليس بمستطاع الهند أن توافق على مشروع الرئيس لنص المعاهدة.

وبعد أن أعلننا قرارنا على الملأ، عدلت المادة المتعلقة ببدء النفاذ في صيغة أخرى منقحة لنص الرئيس بناء فيما يبدو على إلحاح عدد صغير من البلدان وذلك بهدف واضح هو فرض التزامات على الهند ووضعها في موقف لا تود أن تكون فيه. وليس لهذا الحكم سابقة. فهذا الإجراء الذي اعتمد رغم إعلان الهند عدم ارتباطها بنص المشروع قد قوبل بمشاعر شديدة السلبية في عاصمة بلدنا. وكنا نأمل أن يكون سير عمل مؤتمر نزع السلاح أكثر شفافية. فلم يسبق في المفاوضات المتعددة الأطراف وفي القانون الدولي أن أنكر على أية دولة ذات سيادة حقها في الموافقة طوعا على الانضمام إلى معاهدة دولية. لذلك نعرب عن اعتراضنا الشديد على صياغة المادة الرابعة عشرة الواردة في نص الرئيس. والذين أصروا على هذا الحكم كانوا على علم تام بموقف الهند الصريح بصدد هذه المادة. فلماذا إذاً هذا الاصرار رغم ما يرتبه من عواقب؟ إن مؤتمر نزع السلاح محفل تفاوضي متعدد الأطراف للدول ذات السيادة. ومن شأن الاصرار على إدراج أحكام كهذه تخالف القواعد والممارسات القانونية الدولية أن يقضي على مركز ومصداقية مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض على نزع السلاح.

وتشاطر كل المجموعات السياسية في الهند الشعور الذي خلفه نص الرئيس والذي وصفته للتو. فنص الرئيس لم يخدم هدف التشجيع على تحقيق الأهداف العالمية لنزع السلاح، إذ لم يعالج فيه بأي شكل ما

يثيره استحداث وانتشار الأسلحة النووية باستمرار في منطقتنا من شواغل أمن وطني بالنسبة لنا. يضاف إلى ذلك الشعور القوي المماثل ضد محاولة الإكراه المتجسدة في المادة المتعلقة ببدء النفاذ. ورغم آرائنا الصريحة وجهودنا لانتهاج نهج بديل فإننا نأسف بشدة على أنه لم يتسن اتخاذ هذه الخطوة. وهذا الرفض للاعتراف بشواغلنا المشروعة لم يترك للهند خيارا آخر سوى الاعتراض على اعتماد نص الرئيس في اللجنة المخصصة. واعتراضنا على هذا النص لا يزال قائما. لذلك لن نوافق على أن يرسله هذا المؤتمر بأي شكل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن على علم بأن قرار الجمعية العامة ٥٠/٦٥ قد أعرب عن استعداد الجمعية العامة لاستئناف النظر في البند ٦٥ المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب قبل الدورة الحادية والخمسين وذلك بهدف الموافقة على نص. وليس لدى مؤتمر نزع السلاح نص لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب يوصي به الجمعية العامة في الوقت الحاضر. ومع ذلك، فإن التزامنا بنزع السلاح النووي عن طريق مواصلة العمل لتحقيق هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية لا يزال كما هو لم ينتقص منه شيء.

الرئيس: أشكر ممثلة الهند على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الموقر، السفير أكرم.

السيد أكرم (باكستان):السيد الرئيس، إنه لمن دواعي سروري الخاص أن أراكم تتولون رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه اللحظة الحاسمة في مفاوضاتنا. إننا واثقون من أنه إذا كان هناك شخص سينجح في إنقاذ شيء من المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب والحفاظ من ثم على دور هذه الهيئة ووظائفها، فإنكم أنتم السيد الرئيس هذا الشخص. وأود أن أغتنم أيضا هذه الفرصة لأهنىء سلفكم، السفير أوروتيا من بيرو، على الطريقة السلسة والكفؤة التي اضطلع بها بمسؤولياته في ظل الظروف الصعبة التي كانت سائدة في الشهر الماضي. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى السفير رماكر، رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، على العمل الممتاز الذي انجزه بمساندة وفد يتمتع بقدرة فائقة.

ويأسف الوفد الباكستاني بشدة على أنه بعد سنتين ونصف من المفاوضات المضنية، حال بلد واحد دون قيام مؤتمر نزع السلاح بالتوصية باعتماد أو إحالة معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وقد أعلنت باكستان بالفعل آراءها بشأن أوجه القصور التى تعتري مشروع المعاهدة الوارد في الوثيقة WP.330/Rev.2. فنطاق هذا المشروع كان يجب أن يكون أكثر شمولا. وكان يجب أن يشمل التزامات أوضح بصدد نزع السلاح النووي وضد زيادة استحداث الأسلحة النووية. وكان يجب أن يتضمن ضمانات أكثر صراحة ضد إساءة استخدام الإجراءات اللازمة للتفتيشات الموقعية والوسائل التقنية الوطنية للتحقق من الامتثال للمعاهدة. وقد انعكست آراء باكستان بشأن هذه الجوانب من مشروع المعاهدة وتفسيراتنا لبعض أحكامه الحيوية في تقرير اللجنة المخصصة الوارد في الوثيقة CD/1425.

ورغم ما ينطوي عليه مشروع المعاهدة هذا من أوجه قصور عديدة، فإن باكستان على استعداد للموافقة عليه بوصفه الأساس للتوصل إلى توافق في الآراء وإرساله إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتماده. ولا نزال نعتقد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب يمكن أن تكون ويجب أن تكون خطوة أولى في عملية نزع السلاح النووى وإزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة. فهذه المعاهدة ستساعد في تقييد استحداث

أنواع جديدة من الأسلحة النووية وتطوير الأسلحة النووية الموجودة تطويرا نوعيا، وستسهم هذه المعاهدة اسهاما حاسما في منع انتشار الأسلحة النووية، خاصة في منطقتنا.

وقد قيل هنا وفي جهات أخرى إن معارضة معاهدة الحظر الشامل للتجارب قد جاءت من مصدر غير محتمل. وهذا هو رأي الذين قد لا يكون لديهم معرفة بالتاريخ النووي في جنوب آسيا. فمنذ البداية، كانت باكستان على علم بالطموحات النووية لجارتها الشرقية وأعربت عما تثيره لديها من قلق: حين تمت حيازة مرافق نووية في أوائل الستينات دون أية ضمانات، حين حـُولت مواد إنشطارية سراً لبناء نبيطة نووية؛ حين فجرت قنبلة نووية عبر حدودنا في عام ١٩٧٤ تحت قناع "تفجير نووي سلمي"؛ حين جري استحداث قدرات لقذائف تسيارية تحت قناع برنامج سلمي للفضاء الخارجي؛ والآن حين يسعى إلى نشر قذائف قصيرة المدى ذات قدرات نووية على امتداد حدودنا وحين يجري استحداث قذائف متوسطة المدى.

والحق أن النفاق كان هو السمة التى طبعت الموقف النووي للبلد التي أعاقت معاهدة الحظر الشامل للتجارب في هذا المؤتمر. فقد سميت قنبلتها، على كل حال، تفجيرا نوويا سلميا؛ ولقبت قذيفتها قصيرة المدى بلقب "منتج تكنولوجي". وحين اقترحت باكستان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا، وحين اقترحنا ضمانات ثنائية أو إقليمية كاملة النطاق أو التزامات ثنائية أو إقليمية ضد الانتشار النووي، قالت لنا جارتنا إنها لا يمكن أن تقبل سوى تدابير عالمية تلزم أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب هي هذا التدبير. وها هو يرفض الآن بدوره. وأسباب الرفض واضحة تماما بالنسبة لنا. وليس منشؤها أي التزام أدبي بنزع السلاح العالمي.

وحين حظيت هذه المعاهدة بالتأييد في الجمعية العامة في عام ١٩٩٣، التي اقترحت أن يباشر هذا البلد بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، لم يصر على إدراج حكم يربط المعاهدة بالتزام تتخذه الدول الحائزة للأسلحة النووية لوضع إطار "ملزم زمنيا" لنزع السلاح النووي. وربما كان يتوقع أن المعاهدة لن تصل قط إلى هذه المرحلة. وتؤيد باكستان عقد برنامج ملزم زمنيا لنزع السلاح النووي. وقد أيدنا الاقتراح في مؤتمر نزع السلاح إلى جانب ٢٧ بلدا آخر أعضاء في مجموعة الـ ٢١. ولكن الإصرار على أن تلتزم القوى النووية مسبقا بهذا البرنامج كشرط أساسي لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب إنما هو بكل وضوح أمر غير واقعي وغير معقول. وهو في رأينا خدعة مكشوفة لتجنب الالتزام بمعاهدة تحظر التجارية النووية، والاعتراض على تدبير حيوي لنزع السلاح يحظى تقريبا بتأييد عالمي.

وقد سقط اليوم قناع البوذا المبتسم كاشفا عن وجه آلهة الحرب. وأعلن قادة جارتنا أنهم سيبقون على خياراتهم النووية؛ وأنهم سيحتفظون بحق إجراء تجارب نووية؛ وأنهم سيمضون قدما ببرامج قذائفهم القصيرة والمتوسطة المدى.

ورسائل وإيماءات التهدئة قد أكدت الاعتراض على المعاهدة، بدلا من أن تبطله. والضمانات التي أعطيت لهذا البلد بأنه يمكنه البقاء خارج المعاهدة طالما أنه لا يعوق إحالتها إلى الجمعية العامة قد ضاعفت من تشجيعه على الاعتراض عليها. وكانت، علاوة على ذلك، إشارة خاطئة لبقيتنا الذين طلب اليهم تأييد هذه المعاهدة. وشعب باكستان الذي عانى من ضغوط وعقوبات تمييزية لعدد كبير من السنوات لا يمكنه إلا أن يتعجب من هذا الكيل بمكيالين.

ونيابة عن حكومة باكستان، أود أن أصرح، للتسجيل الرسمي، بأن أية خطوة تتخذها جارتنا للتصعيد النووي ستجد استجابة مقابلة لها للحفاظ على أمننا الوطني. فنحن لن نقبل لا التمييز ولا الكيل بمكيالين. ولن نقبل التزامات وتعهدات أحادية الطرف.

وكلنا يعلم أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب يمكن أن تبعث تماما من الأنقاض، شأنها شأن العنقاء، في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وستأسف باكستان لو اتخذ أي إجراء من شأنه الدوران حول مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح. ويجب أن تكون المسؤولية واضحة عما يترتب على ذلك من زوال دور مؤتمر نزع السلاح ووظائفه. ونأمل في ألا يحدث شيء في المساعي اللاحقة للقضاء على التوافق الواسع في الآراء الذي نشأ بخصوص مشروع المعاهدة. وبوجه خاص، فإن أي جهد يبذل لتعديل الشرط الوارد في المادة الرابعة عشرة والذي يقضي بأن بدء نفاذ المعاهدة يحتم توقيع وتصديق جميع الدول التي لديها قدرات نووية سيقضي على التوافق في الآراء المتعلق بالمعاهدة. والسماح لبلد واحد لديه قدرات نووية بأن يختار البقاء خارج المعاهدة من شأنه أن يقتل كل أمل في إبرام معاهدة عالمية تحظر التجارب النووية.

الرئيس : أشكر ممثل باكستان الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وبهذا تختتم قائمة المتحدثين لدي اليوم. وأرى أن مندوب إيران الموقر يطلب الكلمة. لكم الكلمة سعادة السفير.

السيد ناصري (جمهورية إيران الإسلامية): السيد الرئيس، أهنئكم تهنئة عميقة على توليكم منصب الرئاسة ونهنىء أنفسنا بالفعل على أننا ضمنا توجيها كفؤا في هذه المرحلة الأخيرة من عمل المؤتمر. وأعرب كذلك عن عميق إمتناني وتقديري للرئيس السابق، السفير خوزيه أوروتيا، على كفاءته في إدارة عملنا خلال الشهر الأخير.

وكنت أتردد صراحة في أخذ الكلمة بعد البيانين اللذين ألقيا، ولكن بما أننا مع ذلك في مرحلة مهمة من العمل، فقد وجدت لزاما علي أن أقول بضع كلمات.

إن الثناء على اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية وعلى أعضائها وبخاصة على رئيسها، السفير رماكر، أمر لا بد منه وهم يستحقونه. فقد تحقق الكثير. وأنجز الكثير. وتم وضع معاهدة جرى التطلع إليها لعدة عقود، جزءا جزءا من خلال العمل الشاق والمتفاني، والصبر، والمثابرة والإحساس العميق بالتعاون - وهي المميزات الفاضلة لهذا المحفل الفريد وهذه المجموعة المميزة.

غير أنه صوب النهاية أرهقت اللجنة بعجلة فرضتها على نفسها وانحرفت إلى مسلك غير سليم حيث نقلت المفاوضات الى ما وراء الأبواب المغلقة وأصبحت قاصرة على عدد من الدول فيما ظلت الدول الأخرى واقفة تنتظر. وثم لم يعقب ذلك أيضا إجراء مشاورات حقيقية. وقد طرحت أسئلة حول الآراء المتعلقة بالقضايا المتبقية، ولكن الباب أوصد باحكام أمام أي نظر لها بموقف غامض مفروض الى حد ما، بحيث لم يعد هناك من مدخل الا الى مرحلة القبول أو الرفض، وهو مدخل كان يجب تفاديه وليس له بالتأكيد ما يبرره. وفي حين أننا لم نعترض على أن اللجنة المخصصة، بحكم افتقارها إلى مزيد من التقدير أو لشدة

الاجهاد أو ربما لأي سبب آخر لا نعلمه، يمكن أن تقدم إلى مؤتمر نزع السلاح تقريرا متعجلا لا يحظى بتوافق الآراء، فاننا وان كنا لا نزال نجد هذه الممارسة غير ملائمة ومخالفة للأصول، لن نعترض أيضا على اعتماده هنا. ولكن هذا المؤتمر الآن في موقف يمكنه من أن يلقي على هذه الحالة نظرة جديدة وهادئة، وأن يبذل كل جهد ممكن في الوقت المتاح له، ويستكشف كل إمكانية للتوصل إلى توافق الآراء، وبذا يساعد الجنين المبتسر الذي ولد بالكلابات على أن يتكيف تدريجيا مع حقائق ومتطلبات الحياة خارج الحاضنة. وسيتطلب الأمر هنا بطبيعة الحال لمسة مهارة ورأفة وحساسية لأن قطع التيار بأسرع مما يجب يمكن أن يلحق ضررا لا يجدى معه العلاج.

الرئيس: أشكر سفير إيران الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ يبدو أن ليس هذا هو الحال.

وأود الآن دعوة المؤتمر إلى إتخاذ إجراء بشأن تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية كما هو وارد في الوثيقة CD/1425. فهل يمكنني افتراض أن المؤتمر يعتمد هذا التقرير؟ أرى أن ليس هناك اعتراض.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: يبدو أن الأمر لا يزال يتطلب إجراء مشاورات أخرى للتوصل إلى اتفاق بشأن المسار الواجب اتخاذه فيما يتعلق بتقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية الذي اعتمدناه لتونا لتمكين المؤتمر من التوصل إلى قرار في الجلسة العامة القادمة التي ستعقد يوم الخميس الموافق ٢٢ آب/أغسطس.

ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس، ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠، في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥